APLC/CONF/2014/WP.9

18 June 2014
Arabic
Original: English

المؤتمر الاستعراضي الثالث للدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام

مابوتو، ٢٣-٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤
البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت
النظر في المذكرات المقدمة من الدول الأطراف على النحو المنصوص عليه في المادة ٥

تحليل الطلب المقدم من زمبابوي لتمديد الأجل المحدد لإكمال تدمير الألغام المضادة للأفراد وفقاً للمادة ٥ من الاتفاقية

مقدم من رئيس الاجتماع الثاني عشر للدول الأطراف باسم الدول الأطراف المكلفة بتحليل طلبات التمديد

١- صدقت زمبابوي على الاتفاقية في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٨. ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ بالنسبة لها في ١ آذار/مارس ١٩٩٩. وأبلغت زمبابوي في تقريرها الأولي عن تدابير الشفافية الذي قدمته في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، عن مناطق مشمولة بولايتها أو خاضعة لسيطرتها تحتوي ألغاما مضادة للأفراد أو يُشتبه في أنها كذلك. وزمبابوي ملزمة بتدمير أو بضمان تدمير جميع الألغام المضادة للأفراد في المناطق الملغومة المشمولة بولايتها أو الخاضعة لسيطرتها بحلول ١ آذار/مارس ٢٠٠٩. وعندما رأت أنها لن تستطيع تحقيق ذلك بحلول ذلك التاريخ، طلبت إلى الاجتماع التاسع للدول الأطراف المعقود في عام ٢٠٠٨ تمديد الأجل المحدد لها ٢٢ شهراً، أي إلى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وقد اتفق الاجتماع التاسع بالإجماع على قبول طلب التمديد.

٢- ولدى موافقة الاجتماع التاسع على طلب زمبابوي في عام ٢٠٠٨، مع الإشارة في الوقت نفسه إلى أنه من المؤسف أن تعجز دولة من الدول الأطراف، بعد مضي قرابة عشر سنوات على دخول الاتفاقية حيز النفاذ بالنسبة لها، عن بيان تفاصيل الأعمال المتبقية وكيفية إنجازها، اعتبر أن من الأمور الإيجابية اعتزام زمبابوي اتخاذ خطوات تتيح الوقوف على الحجم الحقيقي للصعوبات المتبقية، والقيام بناء على ذلك، بوضع خطط تبيّن بدقة المدة الزمنية التي

(A) GE.14-05737 140714 150714
1405737

الرجاء إعادة الاستعمال

سيتطلبها إتمام تنفيذ المادة ٥. وفي هذا السياق، أشار الاجتماع التاسع إلى أهمية أن يقتصر طلب زمبابوي على المدة الزمنية اللازمة لتقييم الوقائع ذات الصلة ووضع خطة هادفة واستشرافية استناداً إليها. ولاحظ الاجتماع التاسع للدول الأطراف كذلك أن زمبابوي كانت تتوقع، عندما طلبت التمديد لمدة ٢٢ شهراً، أن تحتاج إلى سنتين تقريباً ابتداءً من تاريخ تقديم طلبها لتكوين فكرة واضحة عن الصعوبات المتبقية، ووضع خطة مفصلة وتقديم طلب تمديد ثانٍ.

٣- وفي ٣ آب/أغسطس ٢٠١٠، طلبت زمبابوي إلى رئيسة المؤتمر الاستعراضي الثاني تمديد الأجل المحدد لها وهو ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، قدمت زمبابوي إلى رئيسة المؤتمر الاستعراضي الثاني طلب تمديد منقحاً أدرجت فيه معلومات إضافية ردا على أسئلة الرئيسة. وطلبت زمبابوي تمديداً إضافيا لمدة ٢٤ شهراً، أي حتى ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣. واتفق الاجتماع العاشر للدول الأطراف بالإجماع على قبول طلب التمديد.

٤- ولدى موافقة الاجتماع العاشر للدول الأطراف على طلب التمديد الذي قدمته زمبابوي في عام ٢٠١٠، مع الإشارة في الوقت نفسه إلى أن زمبابوي لم تف بالالتزام الذي قطعته على نفسها، كما هو مدوَّن في قرارات الاجتماع التاسع للدول الأطراف، بالوقوف على الحجم الحقيقي للصعوبات المتبقية، والقيام بناء على ذلك، بوضع خطط تحدد بدقة المدة الزمنية التي سيتطلبها إتمام تنفيذ المادة ٥، رأى أن من الأمور الإيجابية التزام زمبابوي ببناء قدراتها وتحسين فعاليتها وإجراء المسوحات المطلوبة والاتصال بالجهات القادرة على تقديم المساعدة بحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وفي هذا السياق، لاحظ الاجتماع العاشر للدول الأطراف أن زمبابوي قد أوضحت أنه لا بد من توفر الدعم الخارجي لتنفيذ الخطة التي وردت في طلبها تنفيذاً كاملاً، ورأى أن بإمكان زمبابوي أن تزيد ثقة الجهات القادرة على تقديم المساعدة، وذلك من خلال توليها زمام المبادرة على الصعيد الوطني وتعزيز جهودها في سبيل إزالة الألغام للأغراض الإنسانية بوسائل لا تكلف كثيرا، بما في ذلك من خلال اعتماد معايير وطنية تتقيد بالمعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام وتعزيز السلطات المدنية المعنية بإزالة الألغام. ولاحظ الاجتماع العاشر للدول الأطراف كذلك أن زمبابوي كانت تتوقع، عندما طلبت التمديد لمدة ٢٢ شهراً، أن تحتاج إلى سنتين تقريباً ابتداءً من تاريخ تقديم طلبها لتكوين فكرة واضحة عن الصعوبات المتبقية، ووضع خطة مفصلة وتقديم طلب تمديد ثالث.

٥- وفي ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٢، قدمت زمبابوي إلى رئيس الاجتماع الحادي عشر للدول الأطراف طلبا لتمديد الأجل المحدد لها، وهو ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، قدمت زمبابوي إلى رئيس الاجتماع الحادي عشر للدول الأطراف طلب تمديد منقحا أدرجت فيه معلومات إضافية ردا على أسئلة الرئيسة. وطلبت

زمبابوي تمديداً لمدة ٢٤ شهراً، حتى ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥. واتفق الاجتماع الثاني عشر للدول الأطراف بالإجماع على قبول الطلب.

٦- ولدى موافقة الاجتماع الثاني عشر للدول الأطراف على طلب زمبابوي في عام ٢٠١٢، مع الإشارة في الوقت نفسه إلى أنها لم تتقيد بالالتزام الذي قطعته على نفسها كما هو مدوَّن في قرارات الاجتماع العاشر للدول الأطراف، بالوقوف على الحجم الحقيقي للصعوبات المتبقية والقيام بناء على ذلك، بوضع خطط تحدد بدقة المدة الزمنية التي سيتطلبها إتمام تنفيذ المادة ٥، رأى أن من الأمور الإيجابية أن زمبابوي بذلت جهودا لبناء قدراتها وتحسين فعاليتها بالاستفادة من الدعم المقدم من المنظمات الدولية وبإعداد خطط لمسح وتطهير المناطق المتبقية. وفي هذا السياق، أشار الاجتماع الثاني عشر للدول الأطراف إلى أهمية أن تستعين زمبابوي بجميع الأساليب العملية لتفرج بثقة عالية، عن المناطق التي يُشتبه في احتوائها ألغاما مضادة للأفراد وفقاً للتوصية الصادرة عن الاجتماع التاسع للدول الأطراف، وشجع زمبابوي على مواصلة الاستعانة بالأساليب المحسّنة للإفراج عن الأراضي وتأكيد تطهيرها، الأمر الذي قد يفضي إلى وفاء زمبابوي بالتزاماتها في فترة زمنية أقصر. ولاحظ الاجتماع الثاني عشر للدول الأطراف كذلك أن زمبابوي كانت تتوقع عندما طلبت التمديد لمدة ٢٤ شهراً، أن تحتاج إلى نحو عامين وربع عام، ابتداءً من تاريخ تقديم طلبها المنقح، لتكوين صورة واضحة عن الصعوبات المتبقية، ووضع خطة مفصلة وتقديم طلب تمديد رابع.

٧- وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، قدمت زمبابوي إلى رئيس الاجتماع الثالث عشر للدول الأطراف طلبا لتمديد الأجل المحدد لها، وهو ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وفي ١٩ آذار/مارس ٢٠١٤، بعثت الرئيستان المتشاركتان للجنة الدائمة المعنية بإزالة الألغام والتوعية بمخاطرها والتكنولوجيات المتعلقة بالعمل على إزالتها، رسالة إلى زمبابوي طلباً لمعلومات إضافية. وقدمت زمبابوي ردا على أسئلة الرئيستين المتشاركتين في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٤. وطلبت زمبابوي التمديد لمدة ثلاث سنوات، أي حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

٨- ويشير الطلب إلى أن زمبابوي باتت تدرك أن حالة التلوث الأصلية تشمل عشر مناطق ملغومة تبلغ مساحتها في المجموع ٣١٠,٦٥ كيلومتر مربع، وهي على النحو التالي: المنطقة الممتدة من شلالات فيكتوريا إلى امليبيزي (٨٨ كيلومتراً مربعاً)، ومن موسنجيزي إلى روينيا (١٤١,٦٨ كيلومتراً مربعاً)، ومن مركز سانغو الحدودي إلى كروكس كورنر (٢٢,٩ كيلومتراً مربعاً) ومن روسيتو إلى موزيتي ميشن (٣٠ كيلو متراً مربعاً)، ومن شيبا فورست إلى بيكون هيل (٢٠ كيلو متراً مربعاً) وبورما فالي (١,٣٢ كيلو متر مربع)، وروشينغا (٢,٨ كيلو متر مربع)، ولوسولو (٢,٨ كيلو متر مربع)، وموكومبورا (٠,٥٥كيلو متر مربع)، وكاريبا (٠,٦ كيلو متر مربع).

٩- ويشير الطلب، على غرار الطلب الذي حظي بالموافقة في عام ٢٠١٠، إلى أنه استناداً إلى عمليات التخطيط العسكري وإلى السجلات المحدودة المتاحة إلى جانب الخبرة

المكتسبة من عمل السرية الوطنية لإزالة الألغام، هناك ثلاثة أنواع مختلفة من المناطق الملغومة في زمبابوي وهي كالتالي: حقول الألغام من نوع "Cordon Sanitaire"، ويتألف هذا النوع من ثلاثة صفوف من الألغام المضادة للأفراد تكون مدفونة تحت السطح وفق نمط واحد بعرض ٢٥ متراً في مناطق قريبة من الحدود الدولية أو عند النقطة الحدودية؛ وحقول الألغام من نوع "Ploughshare" التي تكون على شكل نصل المحراث، ويتكون هذا النوع أساساً، من ثلاثة صفوف من الألغام المضادة للأفراد من فئة الألغام الشظوية الموجهة التي تُنصب على ركائز يتراوح طولها بين نصف متر ومتر واحد، وتكون محميةً بألغام مضادة للأفراد مدفونة تحت السطح؛ وحقول الألغام من نوع "Ploughshare" المدعمة التي تتألف من ستة صفوف من الألغام المضادة للأفراد من الفئة الشظوية الموجهة تُنصب على ركائز يتراوح طولها بين نصف متر ومتر واحد، وتكون محمية بألغام مضادة للأفراد مدفونة تحت السطح. ويشير الطلب كذلك إلى حدوث بعض التغيير في نمط زرع الألغام وكذلك في الأنواع التي وضعت في هذه المناطق.

١٠- ويشير الطلب إلى أن زمبابوي لا تحتفظ بقاعدة بيانات موثوقة عن الخسائر الناجمة عن الألغام الأرضية، لكن تقديراتها تفيد بوقوع أكثر من ٥٦١ ١ حالة وفاة وإصابة بسبب الألغام، ونفوق ما يزيد عن ٠٢٠ ١٢٠ رأساً من الماشية وآلاف الحيوانات البرية منذ عام ١٩٨٠، وترجح أن يتجاوز العدد الفعلي للضحايا ذلك بكثير. ويشير الطلب كذلك إلى أن منظمة هالو ترست، والمنظمة النرويجية للمساعدة الشعبية عملتا على جمع البيانات أثناء إجراء أعمال المسح والتطهير وأن الحالات المبلغ عنها قد جرى تجميعها وتقديمها إلى مركز العمل المتعلق بإزالة الألغام في زمبابوي بفضل جهود الاتصال بالمجتمع المحلي والتثقيف بشأن مخاطر الألغام. ويشير الطلب كذلك إلى أن السكان تأثروا أكثر ما يكون بحقول الألغام الممتدة من موسنجيزي إلى روينيا ومن مركز سانغو الحدودي إلى كروكس كورنر. وبالإضافة إلى ذلك، يشير الطلب إلى أن الألغام لا تزال تؤثر على المجتمعات الريفية، وقطاع الزراعة التجارية وقطاع السياحة. ولاحظت الدول الأطراف المكلفة بتحليل طلبات التمديد المقدمة بموجب المادة ٥ من الاتفاقية (يشار إليها فيما يلي بـ "فريق التحليل") أن الطلب يشير إلى "استمرار ورود تقارير عن وقوع ضحايا"، غير أن زمبابوي لم تعمل على جمع وتقديم بيانات مصنّفة بحسب نوع الجنس عن الضحايا تماشياً مع التزاماتها بموجب الإجراء رقم ٢٥ من خطة عمل كارتاخينا، ورحبت الدول الأطراف هذه بالتزام زمبابوي بجمع معلومات عن ضحايا الألغام الأرضية.

١١- وسألت الرئيستان المتشاركتان زمبابوي عما إذا كان بوسعها، في ضوء عملها في مركز سانغو الحدودي على مدى سنوات عدة، وأعمال المسح التي قامت بها كل من المنظمة النرويجية للمساعدة الشعبية ومنظمة "هالو ترست" لعدد من المجتمعات، أن تقدم معلومات محددة أكثر عن الأثر الاجتماعي والاقتصادي للألغام على المجتمعات التي تعيش بمحاذاة المناطق الملغومة على وجه التحديد. وأشارت زمبابوي في ردها إلى أن هذا الأثر كبير في

المجتمعات القريبة من حقلي الألغام في موسنجيزي وروينيا لأن أفراد المجتمعات يعيشون ويعملون بين حقول الألغام ويعبرونها يوميا، وحياتهم تتأثر بوجوه شتى منها استمرار تأثر الناس والمواشي بالحوادث، ومنع الوصول إلى أراض يمكن استغلالها استغلالا مثمرا. وأشارت زمبابوي إلى أن أفراد المجتمعات المحلية المشردين سيعودون إلى المناطق الملغومة بمجرد تطهيرها وتحديد الأنشطة الإنمائية الخاصة بها، بما في ذلك بناء المزيد من المدارس والعيادات والمعابر الحدودية الآمنة التي يسهل الوصول إليها. وأشارت زمبابوي كذلك إلى إجراء أعمال مسح في حقول الألغام الممتدة من شيبا فورست إلى ليكون هيل، ومن بورما فالي وروسيتو إلى موزيتي ميشن، شملت ١٣ مجتمعاً من المجتمعات المحلية، وكشفت عن تعرض أكثر من ٢٥٠ أسرة معيشية للتشرد نتيجة مشكلة التلوث بالألغام وانتقال معظم الناس للعيش في موزمبيق. وتشير زمبابوي كذلك إلى أن العديد من هذه الأسر المعيشية ذكرت أنها ستعود بمجرد الانتهاء من أعمال إزالة الألغام، إلى المناطق التي تضم أراض خصبة، وأن السكان المحليين في بعض المناطق، قد دخلوا إلى مناطق ملوثة بالألغام بغرض زراعة الأرض دون علمهم بتلوثها.

١٢- ويشير الطلب إلى أن الألغام المضادة للأفراد قد حرمت المزارعين من حوالي ١٦٧,٢٨ كيلومتراً مربعاً من الأراضي الخصبة (١٤١,٦٨ كيلومتراً مربعاً في موكومبورا، و٢٥,٦ كيلومتر مربع في منطقة روزيتو/موزيتي)، ومن حرية التنقل، والوصول إلى مصادر مياه الشرب والمراعي، وتأثر قطاع الزراعة التجارية وقطاع السياحة بصورة سلبية. ولاحظ فريق التحليل أن التقدم في إتمام تنفيذ المادة ٥ أثناء فترة التمديد المطلوبة كان من شأنه أن يسهم إسهاماً كبيراً في تحسين مستوى سلامة البشر والظروف الاجتماعية والاقتصادية في زمبابوي.

١٣- ويشير الطلب إلى أن زمبابوي استخدمت الإمكانيات العسكرية والتجارية معا في عملية إزالة الألغام. ويشير الطلب كذلك إلى أن استقاء زمبابوي للمعلومات المتعلقة بالمناطق الملغومة من تقارير قديمة العهد عن المسح التقني لعام ١٩٩٤ يحتم العمل، في أي أنشطة تنفذ في المستقبل، على مسح حقول الألغام المتبقية من جديد لتحديد النطاق الكامل للتلوث، وذلك باستخدام أحدث المنهجيات المعتمدة في عملية المسح. ويشير الطلب كذلك إلى أن إجراء المسوحات في المناطق الثماني الملغومة وتطهيرها سيُنفذ بدعم من منظمة هالو ترست والمنظمة النرويجية للمساعدة الشعبية، على أن تُكلف منظمة هالو ترست بمسح وتطهير المناطق الملغومة الممتدة من موسنجيزي إلى روينيا، وروشينغا، وموكومبورا، وتُكلف المنظمة النرويجية للمساعدة الشعبية بمسح وتطهير المناطق الملغومة الممتدة من روسيتو إلى موزيتي ميشن، وشيبا فورست إلى بيكون هيل، وبورما فالي، وتُكلف السرية الوطنية لإزالة الألغام بمسح وتطهير المناطق الملغومة الممتدة من مركز سانغو الحدودي إلى كروكس كورنر، وليسولو، وكاريبا. ويشير الطلب إلى أن أعمال المسح انطلقت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، ومن المتوقع أن تنتهي بحلول شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

١٤- ويذكِّر الطلب بأن الجهود المبذولة لإزالة الألغام قد بدأت بُعيد حصول زمبابوي على الاستقلال، فجرى تطهير مساحة إجمالية قدرها ١٠١,٧٧٥ كيلومتراً مربعاً حتى الآن، وأبلغ خطأً في طلبات التمديد المقدمة من زمبابوي في السابق أن هذه المساحة تبلغ ٣٠٦,٤٦ كيلومتراً مربعاً، وتكللت عملية التطهير بتدمير ٣٣٨ ٢٠٨ لغماً مضاداً للأفراد. ويشير الطلب كذلك إلى إتمام تطهير المنطقة الممتدة من فيكتوريا فولز إلى حقل الألغام في امليبيزي في عام ٢٠٠٥ (٨٨ كيلومتراً مربعاً) فضلاً عن حقل الألغام في كاريبا في عام ٢٠١٣ (٠,٦ كيلومتر مربع). ويشير الطلب أيضا إلى أنه كان يُعثر في بداية الفترة الأولى التي أعقبت الحرب، على ذخائر غير منفجرة بمعدل ٦٠٠ قطعة سنوياً، وإلى أن مجموع الذخائر غير المنفجرة التي عثر عليها في الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٣، بلغ ٩٣٩ ١ ذخيرة.

١٥- وأشار الطلب إلى أن المنظمة النرويجية للمساعدة الشعبية أجرت مسوحات تقنية وغير تقنية ومسوحات لتقييم الأثر في ثلاثة حقول ألغام (المنطقة الممتدة من شيبا فورست إلى ليكون هيل، ومن بورما فالي وروسيتو إلى موزيتي) خلال الفترة من ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ إلى ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، وشمل المسح غير التقني مساحة إجمالية قدرها ٠٠٠ ١٥٠ ١٧ متر مربع، فيما شمل المسح التقني ١٤٦ ٣٧ متراً مربعاً وخضع ١٥ مجتمعاً من المجتمعات المحلية للمسح خلال عمليات تقييم الأثر. وأشار الطلب أيضا إلى أن مسح منطقة بورما فالي أكد أن عرض حقل الألغام يبلغ بالفعل ١٥٠ مترا وليس ٣٠٠ متر كما قدر سابقا. ويشير التقرير كذلك إلى أن المنظمة النرويجية للمساعدة الشعبية ستحتاج بحسب التقديرات، في ضوء القدرات الحالية المكونة من ٢٠ اختصاصيا في إزالة الألغام، وبالمعدل الحالي لعملية التطهير والبالغ ٤٠ مترا مربعا لكل اختصاصي في اليوم، إلى ١٧ عاماً لتطهير ثلاثة حقول. ويشير الطلب كذلك إلى أنه من المقرر زيادة عدد العاملين الميدانيين إلى ٣٠ اختصاصياً في إزالة الألغام في عام ٢٠١٤ وما فوق، وهو ما سيقلص الفترة المتوقعة إلى حد كبير، على أن تكون الزيادة التدريجية للقدرات مرهونة بزيادة في الأموال المقدمة من المانحين.

١٦- ويشير الطلب إلى أن منظمة "هالو ترست" شرعت في إجراء المسوحات في منتصف شهر آب/أغسطس ٢٠١٣، وقد انتهى فريقان من مسح المنطقة الممتدة من رويا ريفير غربي بلدة موكومبورا، وشرعت في إجراء مسوحات لحقل الألغام في موكومبورا. ويشير الطلب إلى أنه بحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، كانت منظمة هالو ترست قد قامت بمسح واجهة تمتد على طول ٧٩,٣ كيلومتر وبلغ عرض المنطقة التي خضعت للمسح في حقول الألغام من نوع "Cordon sanitaire" ٣٠ متراً، فيما بلغ متوسط عرض حقول الألغام من نوع "Ploughshare" التي خضعت للمسح ٦١ متراً، وهو رقم يقل كثيرا عن العرض الذي قدر سابقاً بـ ٤٠٠ متر. بيد أن الطلب يشير كذلك إلى أن عرض حقل الألغام في موكومبورا يبلغ في المتوسط ١٤٢ متراً بينما قدر في وقت سابق بـ ٢٥ متراً. ويشير الطلب أيضاً إلى أن نطاق التلوث سيعرف بالكامل بعد الانتهاء من إجراء المسوحات. ويشير الطلب كذلك إلى أن

منظمة هالو ترست ستسعى إلى زيادة قدراتها في حقل الألغام الممتد من منطقة موسينجيزي إلى روينيا من ٣ قطاعات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، إلى عشرة قطاعات بحلول نيسان/أبريل ٢٠١٤، و١٢ قطاعاً في عام ٢٠١٥.

١٧- وسألت الرئيستان المتشاركتان زمبابوي عما إذا كان بوسعها تقديم معلومات عن الوضع المتعلق بجهود المسح. وأشارت زمبابوي في ردها إلى أن المسوحات قد تمت في حقول الألغام الممتدة من روسيتو إلى موزيتي ميشن، ومن شيبا فورست إلى ليكون هيل، وبورما فالي، وأن مسح حقول الألغام المتبقية (موسينجيزي إلى روينيا، ومن مركز سانغو الحدودي إلى كروكس كورنر، ولوسولو وموكومبورا) سينتهي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

١٨- ويشير الطلب إلى أنه من المسلم به حتى الآن، أن التحدي المتبقي يتمثل في وجود ٨ حقول تبلغ مساحتها ٢٠٨,٨٨ كيلومتر مربع.

الجدول ١

تقديرات لحجم ما تبقى من مناطق ملغومة

المنطقة الممتدة من موسينجيزي إلى روينا	*١٤١,٦٨ كيلومتر مربع*
من مركز سانغو الحدودي إلى كروكس كورنر	١٤,١٣ كيلومتراً مربعاً
من روسيتو إلى موزيتي ميشن	٢٥,٦ كيلومترا مربعا
من شيبا فورست إلى ليكون هيل	٢٠ كيلومتراً مربعاً
بورما فالي	١,٣٢ كيلومتر مربع
روشنغا	٢,٨ كيلومتر مربع
لوسولو	٢,٨ كيلومتر مربع
موكومبورا	٠,٥٥ كيلومتر مربع
المجموع	**٢٠٨,٨٨ كيلومتر مربع**

١٩- ويشير الطلب إلى الظروف التالية التي ترى زمبابوي أنها أعاقت عملية التنفيذ منذ دخول الاتفاقية حيز النفاذ، وهي: عدم كفاية التمويل المرصود من الحكومة لإزالة الألغام؛ و(ب) نقص المعدات اللازمة لإزالة الألغام، و(ج) أثر العقوبات المفروضة من بعض الجهات المانحة المحتملة. ويشير الطلب أيضا إلى أن العديد من هذه الظروف قد انتفت الآن في ظل الدعم الذي تحصل عليه زمبابوي حاليا من المنظمات الدولية.

٢٠- ويشير الطلب إلى أن الأسلوب المستخدم في الإفراج عن الأراضي يقوم، في ظل معرفة حقول الألغام الموجودة، على التطهير التام بطريقة إزالة الألغام يدويا بعد إجراء مسح تقني لضمان عدم هدر الموارد في تطهير مناطق غير ملوثة. ويشير الطلب كذلك إلى أن مركز العمل المتعلق بإزالة الألغام في زمبابوي بات يملك فريقا يعنى بضمان الجودة ومراقبة الجودة

بفضل التدريب الذي جرى في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ بدعم من اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وسيتولى هذا الفريق مراقبة الجودة في المناطق التي عملت على تطهيرها كل من منظمة "هالو ترست" والمنظمة النرويجية للمساعدة الشعبية، على أن يقوم بذلك في المنطقة المطهرة في حقل الألغام الواقع في بورما فالي خلال الفترة من ٩ إلى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، ومساحتها ٩٨٩ ٥٠ متراً مربعاً، لكي يتسنى الإفراج عنها. وسألت الرئيستان المتشاركتان زمبابوي عما إذا كانت قد نظرت في الاستعانة بموارد إضافية، كالأصول الميكانيكية لإزالة الألغام. وأشارت زمبابوي إلى أن طبيعة الأرض والغطاء النباتي وكثافة الألغام تحمل على الاعتقاد بأن استخدام الوسائل الميكانيكية ينطوي على تكاليف باهظة وعلى صعوبات، لكن قد ينظر في استخدام هذه التكنولوجيا في تطهير طرق الوصول والممرات الأساسية.

٢١- وكما ذُكر آنفا، طلبت زمبابوي التمديد لمدة ثلاث سنوات (حتى ١ شباط/فبراير ٢٠١٨) وعللت ذلك بأن الصورة ستصبح أوضح بالنسبة لها خلال السنوات الثلاث المقبلة فيما يتعلق بالصعوبات المتبقية، فضلا عن أنها ستكون فكرة وافية عن التقدم الذي يمكن إحرازه فور توفر القدرات الكاملة للشركاء وتوصل غيرهم من الشركاء والمانحين المحتملين إلى طريقة لدعم برنامج زمبابوي للإجراءات المتعلقة بإزالة الألغام. ويشير الطلب كذلك إلى أنه بعد إجراء المسح وإعادة التدريب وتدعيم الموارد على أيدي مزيلي الألغام، واضطلاع المنظمتين الدوليتين المعنيتين بإزالة الألغام بعملها، سيكون بمقدور زمبابوي أن تشرع في تطهير المناطق الملغومة استنادا إلى خطة واضحة وفعالة لإزالة جميع حقول الألغام المتبقية بشكل نهائي على النحو المنصوص عليه في المادة ٥.

٢٢- ويشير الطلب إلى أن استكمال المسح في المناطق المتبقية سيتيح لزمبابوي وضع خطة تطهير شاملة، وأنها ستُبلغ عن نتائج المسح في الاجتماع الرابع عشر للدول الأطراف. ويشير الطلب كذلك إلى أن الخطة والجدول الزمني قد وضعا معا بالتعاون مع المنظمات الشريكة وأنه من المهم التشديد على أن الخطة ستخضع للتعديل مع نشر المنظمات لموظفيها في الميدان واستخلاص الدروس من العمليات المنفذة في زمبابوي. ويتضمن الطلب أيضا عددا من المراحل البارزة التي ينبغي إنجازها خلال فترة التمديد.

الجدول رقم ٢

المراحل البارزة التي ينبغي إنجازها خلال فترة التمديد

السنة	*المراحل البارزة*
٢٠١٥	• تطهي ٠٠٠ ٢٣٢ ١ متر مربع (٤٣٢ ألف متر مربع في حقل الألغام الممتد من موسينجيزي إلى روينيا، ٥٥٠ ألف متر مربع في حقل الألغام الممتد من مركز سانغو الحدودي إلى كروكس كورنر، و٢٥٠ ألف متر مربع في حقل الألغام الممتد من روسيتو إلى موزيتي ميشن)
	• وضع خطة وطنية استراتيجية استنادا إلى نتائج المسح

السنة	*المراحل البارزة*
	• تقديم تقرير عن نتائج المسح وكذلك عن أنشطة التطهير الجارية ومعلومات محدثة عن عدد كل المناطق الملغومة وحجمها وموقعها وعن برنامجها لمعالجة هذه المناطق
٢٠١٦	• تطهير ٠٠٠ ٢٨٠ ١ متر مربع (٤٣٢ ألف متر مربع في حقل الألغام الممتد من موسينجيزي إلى روينيا، ٥٥٠ ألف متر مربع في حقل الألغام الممتد من مركز سانغو الحدودي إلى كروكس كورنر، و٣٠٠ ألف متر مربع في حقل الألغام الممتد من روسيتو إلى موزيتي ميشن)
	• تقديم تقرير عن أنشطة التطهير الجارية ومعلومات محدثة عن عدد كل المناطق الملغومة وحجمها وموقعها وعن برنامجها لمعالجة هذه المناطق
٢٠١٧	• تطهير ٠٠٠ ٥٠٤ ١ متر مربع (٥٥٤ ألف متر مربع في حقل الألغام الممتد من موسينجيزي إلى روينيا، ٦٠٠ ألف متر مربع في حقل الألغام الممتد من مركز سانغو الحدودي إلى كروكس كورنر، و٣٥٠ ألف متر مربع في حقل الألغام الممتد من روسيتو إلى موزيتي ميشن)
	• تقديم تقرير عن نتائج أنشطة التطهير الجارية ومعلومات محدثة عن عدد كل المناطق الملغومة وحجمها وموقعها وعن برنامجها لمعالجة هذه المناطق
	• تقديم خطة جديدة للتطهير في سياق تقديم طلب جديد لتمديد الأجل المحدد

٢٣- ويشير الطلب إلى أن زمبابوي ستقوم، بالإضافة إلى أنشطة المسح والتطهير، بتعبئة الموارد ونقل مكان مركز العمل المتعلق بإزالة الألغام في زمبابوي خارج المنشآت العسكرية فور حصول وزارة الدفاع على التمويل اللازم، ووضع خطة استراتيجية وطنية وتنفيذها. وأشار فريق التحليل إلى أهمية أن تلتزم زمبابوي بتنفيذ هذه الأعمال فذكر بأن الالتزامات نفسها كانت قد وردت في طلب زمبابوي الذي وافق عليه الاجتماع العاشر للدول الأطراف.

٢٤- ويتضمن الطلب الأخطار المحتملة والعوامل المفترضة التي قد تؤثر في تنفيذ الالتزامات الواردة في الطلب، ويشمل ذلك الأمطار الغزيرة، وطبيعة الأرض، والتلوث المعدني الناجم عن حقول الألغام من نوع "ploughshare" وبطء الإجراءات الإدارية، والتمويل.

٢٥- ويشير الطلب إلى أن إجمالي تكلفة الأنشطة التي ستُنفذ خلال فترة التمديد ستبلغ ١٢٥ ٩٦٥ ١٢ دولاراً أمريكياً، ستُقدم حكومة زمبابوي منها ٠٠٠ ٨٧٥ ٢ دولار، ويطلب من مصادر أخرى تقديم ١٢٥ ٠٩٠ ١٠ دولاراً. ولاحظ فريق التحليل أنه نظراً إلى أهمية الدعم الخارجي لضمان التنفيذ في الوقت المحدد، قد يكون من المفيد لزمبابوي أن تضع استراتيجية لتعبئة الموارد في أسرع وقت ممكن. ولاحظ فريق التحليل كذلك أن زمبابوي أشارت إلى أن منظمات شريكة ستضطلع بالأنشطة المتعلقة بالتثقيف بشأن أخطار الألغام ولكن كيفية تمويل هذه الأنشطة غير واضحة بالنظر إلى عدم وجود بند يتعلق بها في الميزانية المقدمة.

الجدول رقم ٣

التكاليف المتوقعة خلال فترة التمديد المطلوبة

المنظمة	*البند*	*التكلفة*
هالو ترست	تطهير	٦ ١٧٠ ٦٢٥ دولار أمريكي
المنظمة النرويجية للمساعدة الشعبية	تطهير	٣ ٩١٩ ٥٠٠ دولار أمريكي
السَّرية الوطنية لإزالة الألغام	تطهير	٢ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي
	مراقبة الجودة	٨٠ ٠٠٠ دولار أمريكي
	إدارة المعلومات	١٥ ٠٠٠ دولار أمريكي
المجموع		**١٢ ١٨٥ ١٢٥ دولاراً أمريكياً**

٢٦- وأشار فريق التحليل إلى أن زمبابوي لم تتقيد بالالتزام الأساسي الذي قطعته على نفسها، كما هو مدون في قرارات الاجتماع الثاني عشر للدول الأطراف، بالوقوف على الحجم الحقيقي للصعوبات المتبقية والقيام، بناء على ذلك، بوضع خطط تبين بدقة المدة الزمنية التي سيتطلبها إتمام تنفيذ المادة ٥، لكنه لاحظ بارتياح أنها بذلت جهودا في سبيل ذلك، وفي سبيل بناء قدراتها وتحسين فعاليتها بالحصول على دعم المنظمات الدولية ووضع خطط لمسح وتطهير المناطق المتبقية.

٢٧- وفي معرض التذكير بأنه من المقرر إكمال جميع أنشطة المسح بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وهو ما من شأنه أن يتيح فهماً أدق لما تبقى من صعوبات في مجال التنفيذ، أشار فريق التحليل إلى أن قيام زمبابوي بتزويد الدول الأطراف، عن طريق رئيس الاتفاقية، قبل انعقاد الاجتماع الرابع عشر للدول الأطراف، بخطة عمل تفصيلية محدثة لما تبقى من الفترة التي يشملها التمديد سيكون مفيدا للاتفاقية. ولاحظ فريق التحليل أنه ينبغي أن تتضمن خطة العمل هذه قائمة محدثة بجميع المناطق التي يعرف أنها تحتوى على ألغام مضادة للأفراد أو التي يشتبه في أنها كذلك، وتوقعات سنوية عن المناطق

التي ستعالج سنويا خلال الفترة المتبقية المشمولة بالطلب ونطاقها، وعن المنظمة التي ستقوم بذلك بالإضافة إلى ميزانية مفصلة.

٢٨- ولاحظ فريق التحليل أن المراحل البارزة التي حددت في الطلب ستساعد زمبابوي وجميع الدول الأطراف، إلى حد كبير، في تقييم التقدم المحرز في عملية التنفيذ أثناء فترة التمديد. وفي هذا الصدد، لاحظ فريق التحليل أنه سيكون من المفيد أن تقدم زمبابوي، أثناء الاجتماعات المعقودة بين الدورات واجتماعات الدول الأطراف، تقارير محدّثة عن الالتزامات الواردة في الفقرتين ١٣ و٢٢ من هذا التحليل وعن الالتزامات الأخرى المدرجة في الطلب. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظ فريق التحليل أن إبلاغ زمبابوي الدول الأطراف بما يلي سيكون مفيدا للاتفاقية:

(أ) عدد المناطق الملغومة المتبقية وموقعها وحجمها، وخطط تطهير هذه المناطق أو الإفراج عنها بطريقة أخرى، ومعلومات عن المناطق التي سبق الإفراج عنها، تكون مصنفة بحسب الإفراج عن طريق التطهير والمسح التقني والمسح غير التقني وفقاً للإجراء رقم ١٧ من خطة عمل كارتاخينا؛

(ب) الموارد التي تلقتها زمبابوي فيما يتعلق بالاحتياجات التي أعربت عنها في الطلب، بما في ذلك الموارد التي قدمتها حكومة زمبابوي نفسها.